

الحمد لله ،

الجمهورية التونسية

مجلس الدولة

المحكمة الإدارية

- القضية عدد : 311592

- تاريخ القرار : 23 ديسمبر 2013.



قرار تعقيبي

باسم الشعب التونسي

أصدرت الدائرة التعقيبية الأولى بالمحكمة الإدارية القرار التالي بين :

المعقبة : الإدارة العامة للأداءات، مقرها بشارع الهادي شاكر، عدد 93، تونس،

من جهة،

والمعقب ضده : ، عنوانه ،

من جهة أخرى.

بعد الإطلاع على مطلب التعقيب المقدم من المعقبة المذكورة أعلاه بتاريخ 5 أكتوبر 2010 والمرسم بكتابة المحكمة تحت عدد 311592 طعنا في الحكم الصادر عن محكمة الإستئناف بقباس بتاريخ 18 جانفي 2008 في القضية عدد 231 والقاضي بقبول الإستئناف شكلا وفي الأصل بإقرار الحكم الإبتدائي وإجراء العمل به.

وبعد الإطلاع على الحكم المطعون فيه الذي تفيد وقائعه أن المعقب ضده خضع بموجب نشاطه المتمثل في بيع مواد البناء لمراجعة جبائية معمقة لوضعيته الجبائية في مادة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والأداء على القيمة المضافة والمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية والخصم من المورد والأداء على التكوين المهني والمساهمة في صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء بعنوان الفترة الممتدة من 1 جانفي 1999 إلى 31 سبتمبر 2002، والأقساط الإحتياطية بعنوان الفترة الممتدة من 1 جانفي 2000 إلى 31 ديسمبر 2002 أفضت إلى صدور قرار في التوظيف الإجباري للأداء بتاريخ 26 ماي 2004 تحت عدد 2004/44 ضبطت فيه الأداءات الموظفة عليه بما قدره 54.019,754 دينار أصلا وخطايا،

فاعترض عليه لدى المحكمة الابتدائية بقايس التي تعهدت بالقضية وأصدرت فيها حكما بتاريخ 28 ديسمبر 2006 تحت عدد 151 يقضي بإلزام المطالب بالأداء بأن يؤدي للخرينة العامة للبلاد التونسية مبلغا قدره 17.278,946 دينار بعنوان أصل الأداء وحفظ حق الإدارة في خصوص خطايا التأخير، فاستأنفته مصالح الجباية أمام محكمة الاستئناف بقايس التي تعهدت بملف القضية وأصدرت فيها الحكم المضمن منطوقه بالطالع والذي هو محل الطعن بالتعقيب المائل.

وبعد الإطلاع على مذكرة شرح أسباب الطعن المقدمة من المعقبة بتاريخ 19 أكتوبر 2010 والرامية إلى قبول مطلب التعقيب ونقض الحكم المطعون فيه مع الإحالة وحمل المصاريف القانونية على الجهة المعقب ضدها، استنادا إلى ما يلي :

- أولا : خرق محكمة الحكم المنتقد أحكام الفصل 5 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية لما قضت بعدم قابلية الأقساط الإحتياطية للمراجعة الجبائية بمقولة أن الأقساط الإحتياطية ولئن كانت تمثل بحكم طبيعتها تسبقة على الأداء فإن المشرع أفردها بتصريح خاص ومستقل عن بقية التصاريح الجبائية يطالب المعنيون به بإيداعه وفق الطرق وفي الأجل التي حددها القانون، وأن عدم إيداع التصاريح المتعلقة بتلك الأقساط أو إيداعها بصفة متأخرة أو التصريح بها بصفة منقوصة يترتب عنه حق مصالح الجباية في مراجعتها ومراقبتها لضبط المبالغ المستوجبة بعنوانها وخطايا التأخير المتعلقة بها وهو ما نص عليه صراحة الفصل 5 المتمسك بخرقه وأقره فقه قضاء المحكمة الإدارية.

- ثانيا : خرق محكمة الحكم المنتقد أحكام الفصل 51 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات لما قضت بعدم قابلية الأقساط الإحتياطية للمراجعة الجبائية ذلك أنه خلافا لما بررت به المحكمة موقفها من أنه " طالما أجرت الإدارة تعديلات على مقدار الضريبة على الدخل فلا يجوز لها المطالبة بدفع تسبقات على مبالغ حل تاريخ أدائها لإنتفاء الموجب" فإن فقه قضاء المحكمة الإدارية استقر على اعتبار أن الأقساط الإحتياطية تدخل ضمن مجال تطبيق الأداء ومرتبطة ارتباطا وثيقا بأساس الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات الأمر الذي يترتب عنه ضرورة مراجعتها كلما تمت مراجعة أساس الضريبة المذكورة، ذلك أن مراجعة الأقساط الإحتياطية لا تجد مبررها في ضرورة مراجعتها كلما تمت مراجعة الأداء الذي يوجب دفعها فقط بل هي مستوجبة في مراجعتها لضبط خطايا التأخير الناجمة عن تخلف المطالب بالأداء عن التصريح بها ودفعها في آجالها أو التصريح بها بصفة منقوصة باعتبار أن عدم دفعها أو دفعها بصفة منقوصة من شأنه أن يحرم خزينة الدولة من مبالغ كان من المفروض أن تدفع في آجالها وأن تستخلص حسب المبالغ المستوجبة قانونا وهو ما يبرر مراجعتها وتوظيف خطايا التأخير في شأنها لتلافي ذلك التأخير أو النقص في التصريح بها.

- ثالثا : خرق محكمة الحكم المنتقد الفصل الأول من مجلة الأداء على القيمة المضافة والنقطة الأولى من الفقرة الثانية من الجدول "ب مكرر" الملحق بها لما قضت بتأييد الحكم الابتدائي

القاضي بإلغاء عنصر التوظيف المتعلق بالأداء على القيمة المضافة، ذلك أنه ثبت لمصالح الجباية أن المعقب ضده يمارس إضافة إلى نشاطه الأصلي أنشطة أخرى يتجاوز رقم المعاملات السنوى المتعلق بها سقف الـ 30.000 دينار تتمثل في قيام المعني بالأمر بالنقل لحساب الغير طبق أحكام النقطة الأولى من الفقرة الثانية من الجدول "ب مكرر" الملحق مجلة الأداء على القيمة المضافة وفي تحقيقه لمداخل عقارية لقاء كرائه لعدة محلات خلال الفترة المشمولة بالمراجعة وفي تحقيقه لمداخل أخرى متأتية من العمولات التي يتقاضاها من شركة "*****"، وعلى هذا الأساس وبالرغم من انضواء المعقب ضده تحت النظام التقديري كتاجر مواد بناء بالتفصيل فقد تم إخضاعه للأداء على القيمة المضافة على رقم المعاملات الراجع له من نشاط النقل بنسبة 10% وعلى المداخل المتأتية من العمولات وتسويغ العقارات بنسبة 18%.

- رابعا : تحريف محكمة الحكم المنتقد للوقائع لما قضت بإلغاء عنصر التوظيف المتعلق بالأداء على القيمة المضافة ذلك أنها استندت إلى أن الإدارة سبق لها أن رفضت المطلب الذي وجهه إليها المعقب ضده قصد إخضاعه جزئيا للأداء على القيمة المضافة وإلى أن الإدارة أقرت بهذا الرفض صلب تقريرها المؤرخ في 3 مارس 2005 ولا يمكنها بالتالي أن تتناقض في موقفها وتخضع المعقب ضده للأداء على القيمة المضافة، والحال أنه بالرجوع إلى تقرير الإدارة المتمسك به والذي اعتبرت من خلاله محكمة الإستئناف أن مصالح الجباية أقرت بعدم تمكين المعقب ضده من معرف جبائي بصفته خاضعا للأداء على القيمة المضافة، يتضح أن موقف الإدارة كان سليما باعتبار أن المعني بالأمر يمارس نشاطا أصليا غير خاضع لذلك الأداء فضلا عن أن مطلبه كان يرمي إلى الحصول على معرف جبائي بصفته خاضع كليا للأداء على القيمة المضافة وليس جزئيا، كما أن هذا المطلب وفضلا عما تقدم لا يمكن الإعتداد به لسببين أولهما أنه تم توجيهه إلى الإدارة بتاريخ 27 جانفي 2005 أي بعد أن استوفت مصالح الجباية كامل أطوار المراجعة الجبائية وبعد صدور قرار التوظيف الإجباري للأداء ولا تأثير له بالتالي على صحة قرار التوظيف الإجباري، وثانيهما أن إخضاع المعقب ضده للأداء على القيمة المضافة حصل بحكم ثبوت ممارسته لنشاط نقل البضائع لحساب الغير وتحقيقه لمداخل عقارية وعمولات وهي أنشطة ومداخل خاضعة للأداء على القيمة المضافة بحكم القانون بقطع النظر عن طلب المعني بالأمر الخضوع لذلك الأداء.

وبعد الإطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته و تتمته وآخرها القانون الأساسي عدد 2 لسنة 2011 المؤرخ في 3 جانفي 2011.

وبعد الإطلاع على ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعينة ليوم 18 نوفمبر 2013، وبها تم الإستماع إلى المستشار المقرر السيد محمد الهادي الوسلاتي

في تلاوة ملخص من تقريره الكتابي، ولم يحضر ممثل الإدارة العامة للأداءات وبلغه الإستدعاء ولم يحضر المعقب ضده وكان قد أعلم بموعد انعقاد هذه الجلسة.

قررت المحكمة حجز القضية للمفاوضة والتصريح بالقرار لجلسة يوم 23 ديسمبر 2013.

وبها وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي :

من جهة الشكل :

حيث قدم مطلب التعقيب في الأجل القانونية، ممن له الصفة والمصلحة، مستوفيا لكافة مقوماته الشكلية، مما يتعين معه قبوله من هذه الناحية.

من جهة الأصل :

- عن المطعنين الأول والثاني المتعلقين بالأقساط الإحتياطية معا لوحدة القول فيهما :

حيث تعيب المعقبة على محكمة الحكم المنتقد خرق أحكام الفصل 5 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية والفصل 51 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات بمقولة أنها قضت بعدم قابلية الأقساط الإحتياطية للمراجعة الجبائية والحال أن الأقساط الإحتياطية ولئن كانت تمثل بحكم طبيعتها تسبقة على الأداء فإن المشرع أفردا بتصريح خاص ومستقل عن بقية التصاريح الجبائية يطالب المعنيون به بإيداعه وفق الطرق وفي الأجل التي حددها القانون، كما أن عدم إيداع التصاريح المتعلقة بتلك الأقساط أو إيداعها بصفة متأخرة أو التصريح بها بصفة منقوصة من شأنه أن يترتب عنه حق مصالح الجباية في مراجعتها ومراقبتها لضبط المبالغ المستوجبة بعنوانها وخطايا التأخير المتعلقة بها وهو ما تنص عليه صراحة الأحكام القانونية المتمسك بخرقها، كما أنه خلافا لما بررت به المحكمة موقفها من أنه "طالما أجرت الإدارة تعديلات على مقدار الضريبة على الدخل فلا يجوز لها المطالبة بدفع تسبقات على مبالغ حل تاريخ أدائها لإنتفاء الموجب" فإن فقه قضاء المحكمة الإدارية استقر على اعتبار أن الأقساط الإحتياطية تدخل ضمن مجال تطبيق الأداء ومرتبطة ارتباطا وثيقا بأساس الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات الأمر الذي يترتب عنه ضرورة مراجعتها كلما تمت مراجعة أساس الضريبة المذكورة.

وحيث ينص الفصل 5 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية على أن "تراقب مصالح الجباية وتراجع التصاريح والعقود والكتابات والنقل والفواتير والوثائق المستعملة أو المثبتة لضبط الأداءات الخاضعة لأحكام هذه المجلة ودفعها أو المقدمة لغرض الإنتفاع بامتيازات أو تخفيضات جبائية أو استرجاع مبالغ زائدة بعنوان هذه الأداءات كما تراقب احترام المطالب بالأداء لواجباته الجبائية".

وحيث تقتضي أحكام الفصل 51 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات أنه "باستثناء المستغلين في الفلاحة والصيد البحري والحرفيين الخاضعين للنظام التقديري والأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة التقديرية الإختيارية المشار إليها بالفقرة الفرعية الثانية من الفقرة 1 مكرر من الفصل 44 من هذه المجلة، يطالب الأشخاص المعنويون الخاضعون للضريبة على الشركات والأشخاص الخاضعون للضريبة على الدخل المتعاطون لنشاط تجاري أو لمهنة غير تجارية بدفع ثلاث تسبقات تسمى "أقساط احتياطية" وذلك بعنوان الضريبة المستوجبة على مداخيلهم أو على أرباحهم الجمالية...".

وحيث يستنتج من هذه الأحكام أن الأقساط الإحتياطية ولئن كانت تمثل بحكم طبيعتها تسبقة على الأداء فإن المشرع أفرداها بتصريح خاص ومستقل عن بقية التصاريح الجبائية وأوجب على المعنويين به إيداعه وفق الطرق وفي الآجال التي حددها القانون وهو ما يجعل التصاريح الجبائية المتعلقة بتلك الأقساط خاضعة للمراقبة والمراجعة الجبائية على غرار مختلف التصاريح الجبائية الأخرى.

وحيث جرى عمل هذه المحكمة على اعتبار أن الأقساط الإحتياطية ولئن كانت لا تمثل أداءا مستقلا وإنما طريقة من طرق الدفع إلا أنها تدخل ضمن مجال تطبيق الأداء ومرتبطة ارتباطا وثيقا بأساس الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات الأمر الذي يترتب عنه ضرورة مراجعتها كلما تمت مراجعة أساس الضريبة المذكورة.

وحيث يتبين من أوراق الملف أن محكمة الدرجة الأولى أصدرت بتاريخ 28 أفريل 2005 حكما تحضيريا يقضي بتكليف أعوان الإدارة بإعادة ضبط قاعدة الأداء بعد طرح الأقساط الإحتياطية لسنوات 2000 و2001 و2002، وأن محكمة الحكم المطعون فيه انتهت إلى إقرار الحكم الابتدائي القاضي بطرح الأقساط الإحتياطية من جملة الضرائب المستوجبة بعنوان تلك السنوات، مما يغدو معه موقفا مخالفا للقانون، الأمر الذي يتجه معه قبول هذين المطعنين.

- عن المطعنين الثالث والرابع المتعلقين بالأداء على القيمة المضافة، معا لوحدة القول

فيهما :

حيث تعيب المعقبة على محكمة الحكم المنتقد خرق الفصل الأول من مجلة الأداء على القيمة المضافة والنقطة الأولى من الفقرة الثانية من الجدول "ب مكرر" الملحق بها بمقولة أنها قضت بتأييد الحكم الابتدائي فيما تضمنه من إلغاء عنصر التوظيف المتعلق بالأداء على القيمة المضافة، والحال أنه ثبت لمصالح الجباية أن المعقب ضده يمارس إضافة إلى نشاطه الأصلي أنشطة أخرى يتجاوز رقم المعاملات السنوي المتعلق بها سقف الـ 30.000 دينار تتمثل في قيام المعنوي بالأمر بالنقل لحساب الغير طبق أحكام النقطة الأولى من الفقرة الثانية من الجدول "ب مكرر" الملحق بمجلة الأداء على القيمة المضافة وفي تحقيقه لمداخيل عقارية لقاء كرائه لعدة محلات خلال الفترة المشمولة بالمراجعة وفي تحقيقه لمداخيل أخرى متأتية من العمولات التي

يتقاضاها من شركة "*****"، وعلى هذا الأساس وبالرغم من انضواء المعنى بالأمر تحت النظام التقديري كتاجر مواد بناء بالتفصيل فقد تم إخضاعه للأداء على القيمة المضافة على رقم المعاملات الراجع له من نشاط النقل بنسبة 10% وعلى المداخل المتأتية من العمولات وتسويغ العقارات بنسبة 18%. كما تعيب المعقبة على محكمة الحكم المنتقد أن قضائها على النحو السالف ذكره جاء مشوبا بتحريف الوقائع، ذلك أنها استندت إلى أن الإدارة سبق لها أن رفضت طلب المعقب ضده الرامي لإخضاعه جزئيا للأداء على القيمة المضافة ولا يمكنها بالتالي أن تتناقض في موقفها وتخضعه لذلك الأداء، والحال أنه بالرجوع إلى مطلب المعقب ضده يتضح أنه كان يرمي إلى الحصول على معرف جبائي بصفة خاضع كلياً للأداء على القيمة المضافة وليس جزئياً، كما أن هذا المطلب وفضلاً عما تقدم لا يمكن الإعتداد به لسببين : أولهما أنه تم توجيهه إلى الإدارة بتاريخ 27 جانفي 2005 أي بعد أن استوفت مصالح الجباية كامل أطوار المراجعة الجبائية وبعد صدور قرار التوظيف الإجباري للأداء ولا تأثير له بالتالي على صحة قرار التوظيف الإجباري، وثانيهما أن إخضاع المعقب ضده للأداء على القيمة المضافة حصل بحكم ثبوت ممارسته لنشاط نقل البضائع لحساب الغير وتحقيقه لمداخل عقارية وعمولات وهي أنشطة ومداخل خاضعة للأداء على القيمة المضافة بحكم القانون وذلك بقطع النظر عن مطلب المعنى بالأمر الرامي لإخضاعه لذلك الأداء.

وحيث ينص الفصل الأول من مجلة الأداء على القيمة المضافة على ما يلي : "تخضع العمليات المنجزة بالبلاد التونسية بالمعنى المنصوص عليه بالفصل الثالث الآتي ذكره للأداء على القيمة المضافة مهما كانت أهدافها ونتائجها ما دامت تكتسي صبغة صناعية أو صناعية تقليدية أو تتعلق بإحدى المهن الحرة وكذلك العمليات التجارية غير البيوعات".

وحيث ورد بالنقطة الأولى من الفقرة الثانية من الجدول "ب مكرر" الملحق بمجلة الأداء على القيمة المضافة ما يلي : "1 - نقل البضائع باستثناء المنتوجات الفلاحية ومنتوجات الصيد البحري والمواد الداخلة في إنتاجها...".

وحيث ثبت لمصالح الجباية أن المعقب ضده يمارس بالإضافة إلى نشاطه الأصلي المتمثل في بيع مواد البناء بالتفصيل أنشطة أخرى يفوق رقم المعاملات السنوي المتعلق بها سقف الـ 30.000 دينار تمثلت في عمولات يتقاضاها من شركة "*****" وفي تسويغ عقارات على ملكه فاعتبرت هذه الأنشطة من قبيل العمليات غير التجارية الخاضعة للأداء على القيمة المضافة وفق أحكام الفصل الأول من مجلة الأداء على القيمة المضافة ووظفت عليها الأداء على القيمة المضافة بنسبة 18%. كما ثبت لديها أن المعنى بالأمر يقوم كذلك بالنقل لحساب الغير طبق أحكام النقطة الأولى من الفقرة الثانية من الجدول "ب مكرر" الملحق بمجلة الأداء على القيمة المضافة وأنه حقق رقم معاملات بعنوان هذا النشاط يفوق سقف الـ 30.000 دينار فوظفت عليه تبعا لذلك الأداء على القيمة المضافة بنسبة 10%.

وحيث أصدرت محكمة الدرجة الأولى حكما تحضيريا بتاريخ 15 ديسمبر 2005 كلفت بمقتضاه مصالح الجباية بإعادة احتساب قاعدة الأداء بعد طرح الأداء على القيمة على القيمة المضافة مستندة في ذلك إلى أن المعارض غير خاضع للأداء على القيمة المضافة بعد أن رفضت الإدارة تمكينه من معرف جبائي رغم مطالبته بذلك دون جدوى حسب رقيم عدل التنفيذ.

وحيث أيدت محكمة الاستئناف هذا الموقف معتبرة أن "مطالبة المستأنف ضده بالأداء على القيمة المضافة في غير طريقها طالما أن الإدارة رفضت تمكينه من معرف جبائي لكي يصبح خاضعا جزئيا لهذا الأداء وهو ما أقرت به صلب تقريرها المؤرخ في 3 مارس 2005 والمقدم إلى محكمة الدرجة الأولى، بما يضيف على موقفها التناقض وعدم الموضوعية".

وحيث ولئن كان تقدير حجية الوثائق والقرائن المقدمة من قبل الخصوم يندرج ضمن صلاحيات قاضي الأصل الذي يتمتع في ذلك بسلطة واسعة تخرج عن أنظار قاضي التعقيب فإن هذا الأخير يمكن أن يبسط رقابته على تلك السلطة كلما كانت مشوبة بخطأ فادح في التقدير.

وحيث أنه بالرجوع إلى المكتوب الذي استندت إليه محكمة الاستئناف للقضاء بطرح الأداء على القيمة المضافة يتبين أنه يتمثل في محضر تنبيه محرر بواسطة عدل تنفيذ وموجه من المعقب ضده إلى الإدارة الجهوية لمراقبة الأداءات بقابس بتاريخ 27 جانفي 2005 أي في تاريخ لاحق لصدور قرار التوظيف الإجباري بل وأيضا لتاريخ الإعتراض عليه لدى المحكمة الابتدائية، في حين أن عملية توظيف الأداء على القيمة المضافة تخص أرقام معاملات تم تحقيقها خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي 1999 إلى 31 سبتمبر 2002 وهو ما يفقد هذه الوثيقة كل حجية، ذلك أنه على فرض موافقة الإدارة على منح المعقب ضده معرفا جبائيا يخضعه للأداء على القيمة المضافة فإن ذلك لا يمكن بأي حال أن يكون بصفة رجعية وأن يمتد إلى السنوات المعنية بالمراجعة الجبائية.

وحيث خلافا لما ذهب إليه محكمة الحكم المنتقد، وعملا بمبدأ واقعية الأداء على القيمة المضافة، فإن خضوع المطالب بالأداء للنظام التقديري بعنوان نشاطه الأصلي وإعفاءه من الأداء على القيمة المضافة بخصوص ذلك النشاط لا يحول دون إمكانية إخضاعه للأداء على القيمة المضافة في صورة ثبوت ممارسته لأنشطة أخرى أخضعها القانون وجوبا لذلك الأداء مثلما هو الشأن بالنسبة للمعقب ضده في قضية الحال، الذي ثبتت ممارسته خلال الفترة المعنية بالمراجعة الجبائية لأنشطة أخرى خاضعة للأداء على القيمة المضافة علاوة على نشاطه الأصلي المتمثل في بيع مواد البناء بالتفصيل.

وحيث وتبعاً لما تقدم يعتبر محضر التنبيه المحرر بواسطة عدل تنفيذ والموجه من المعقب ضده إلى الإدارة الجهوية لمراقبة الأداءات بقابس بتاريخ 27 جانفي 2005 فاقدا لكل حجية على نحو تكون معه محكمة الحكم المنتقد قد أخطأت في اعتماده، الأمر الذي يتعين معه قبول المطعنين الراهنين.

ولهذه الأسباب،

قررت المحكمة :

- أولاً : قبول التعقيب شكلا وأصلا ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الإستئناف بقابس لتعيد النظر فيها بهيئة حكومية جديدة.
- ثانيا : حمل المصاريف القانونية على المعقب ضده.

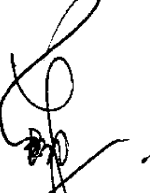
وصدر هذا القرار عن الدائرة التعقيبية الأولى برئاسة السيد الحبيب جاء بالله وعضوية المستشارين السيدان فاضل المكور وأحمد سهيل الراعي.

وتلي علنا بجلسة يوم 23 ديسمبر 2013 بحضور كاتبة الجلسة السيدة سماح الماجري.

المستشار المقرر


محمد الهادي الوسلاتي

الرئيس


الحبيب جاء بالله

الكتب العام للمكتب الإداري
الإضاء: صباح الركابي